جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٨٩)

إستشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادى بمصر

الجزء الأول

سبتمبر ١٩٩٤

إستشراف بعض الآثار
المتوقعة لسياسات الإصلاح الإقتصادى بمصر

إستشراف بعض الآثار
المتوقعة لسياسات الإصلاح الإقتصادى بمصر

فريق البحث

أ.د رمزى زكـــــــى

أ.د. عثمان محمـد عثمان

أ.د. أحمد حسن إبراهيم

أ.د. سعد حافظ أبراهيم

د. هدى محمد صبحـى

د. سهير أبـــو العينين

د. عزيزة عبـد الرازق

د. زهدى الشـــامى

القاهرة- ١٩٩٣

الاراء الواردة فى هذه الدراسة تعبر عن رأى كاتبيها ولاتعبر بالضرورة عن رأى الباحث الرئيسى أو معهد التخطيط القومى

محتويات الدراسة

الجزء الاول

مقدمـــة :

الفصل الاول : أثر سياسات التكيف على النمو الاقتصادى ١

أولا ــ العلاقة بين الاستقرار والنمو على مستوى التحليل النظرى ٤

ثانيا ــ أثر سياسات التكيف على التراكم والنمو (مقارنة مكانية) ١٧٠

ثانيا ــ أثر سياسات التكيف على التراكم والنمو (مقارنة زمانية ٦٠

ثالثا ــ أثر سياسات التكيف على مصادر الإدخار القطاعية ٨٠

ملحق ١٠٨

هوامش ومراجع الفصل الاول ١١٥

الفصل الثانى : أثر سياسات الاصلاح الاقتصادى على الاسعار فى مصر ١٢٩

تمهيد : الاسعار فى مصر ومقترحات برنامج الصندوق ١٣٠

١ــ استخدام نموذج مدخلات ومخرجات لتقدير بعض آثار سياسات الاصلاح
على الاسعار النسبية للسلع والخدمات والمستوى العام للاسعار ١٣٤

٢ــ بعض نتائج تجارب المحاكاه لتحليل آثار المتغيرات المختلفة للنموذج ١٤٢

نتائج بعض التجارب لمحاكاه آثار بعض التغيرات المقترحة فى الفترة ما بعد
عام ١٩٩١ ١٥٢

خلاصـــة ١٥٦

ملاحـــق ١٥٩

هوامش ومراجع الفصل الثانى ١٧٤

الفصل الثالث : أثر سياسات الاصلاح على ميزان المدفوعات ١٧٥

أولا : التكيف فى مفهوم الصندوق ١٧٦

ثانيا : تقويم وتقدير برنامج الصندوق ١٨٧

ثالثا : ميزان المدفوعات المصرى وبرنامج الاصلاح الاقتصادى ١٩٩

رابعا : سياسة الاصلاح : الانعكاسات الأولية ومحددات المستقبل ٢٣٠

هوامش ومراجع الفصل الثالث ٢٤٣

الفصل الرابع : السياسات المالية الجديدة لخفض عجز الموازنة العامة مع التركيز على أذون الخزانة ٢٤٨
١ــ برنامج التثبيت الاقتصادى وعجز الموازنة العامة ٢٥١
٢ــ طرق تمويل عجز الموازنة ٢٦٦
٣ــ الاثار التى نجمت عن السياسة المالية الجديدة ٢٧٠
ــ الاثر على النمو الاقتصادى ٢٧٠
ــ الاثر على توزيع الدخل ٢٧٠
ــ الاثر على المستوى العام للاسعار ٢٧١
٤ــ الاثار المتوقعة لاذون الخزانه ٢٧٦
ملحق احصائى ٢٨٦
هوامش ومراجع الفصل الرابع ٣٠١

الجزء الثانـــى

الفصل الخامس : اثر سياسات الاصلاح على سوق العمل والتشغيل فى مصر ٣٠٥
الواقع الراهن لاوضاع ســوق العمل والتشغيل ٣٠٨
العوامل والاسباب المسئولة عن الواقع الراهن لسوق العمل والتشغيل ٣٣٠
الاثار المتوقعة لسياسات الاصلاح على اوضاع سوق العمل والتشغيل ٣٤٩
خبرات مقارنة لاثر سياسات التثبيت والتكيف على سوق العمل بدول العالم الثالث ٣٥٠
الاثار المتوقعة على اوضاع سوق العمل والتشغيل فى مصر ٣٧٦
دور الصندوق الاجتماعى ٣٩٩
هوامش ومراجع الفصل الرابع ٤٠٢

الفصل السادس : أثر السياسات الاقتصادية الجديدة على توزيع الدخل فى مصر ٤٢٥
الهدف النهائى للاصلاح الاقتصادى ٤٢٦
التوزيع الاولى والتوزيع الثانوى للدخل ٤٣٠
التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل ٤٣٢
تجارب وانماط النمو والمساواه ٤٣٩
التوزيع والمساواه ٤٤٤
توزيع الدخل والمساواه فى مصر ٤٥٤

أثر السياسات الاقتصادية الانكماشية على توزيع الدخل والفقر ٤٦٥

هوامش ومراجع الفصل السادس ٥٠٩

الفصل السابع : أثر سياسات الاصلاح الاقتصادى على أحوال الفقراء بمصر ٥١٣

الفقر وأحوال الفقراء فى مصر ٥١٦

مؤشرات الفقر وبرنامج الاصلاح الاقتصادى ٥٢٧

السياسات الاقتصادية الجديدة وتأثيرها على أحوال الفقراء فى مصر ٥٥٠

دور الصندوق الاجتماعى للتنمية ٥٥٨

هوامش ومراجع

مقدمـــــة

طبقت مصر فى السنوات الثلاثة الأخيرة مجموعة من السياسات الاقتصاديـــة الجديدة التى شملت العديد من المتغيرات الكلية، وهى السياسات التى ظهـــرت عقب الاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى مايو ١٩٩١ ومع البنك الدولى فى نوفمبـر ١٩٩١ وقدمت فى اطار ماعرف تحت مصطلح تحرير الاقتصاد القومى أو ماسمـــى آنذاك ببرنامج الألف يوم · وهذه السياسات كما هو معروف تسعى الى اعطاء قـوى السوق والقطاع الخاص اليد الطولى فى تحريك الاقتصاد المصرى ، أملا فى تحقيـق معدلات أعلى للنمو والانتاجية ·

وبشكل عام ، فان الاهداف المعلنة التى ابتغتها هذه السياسات الجديدة هـــى علاج الاختلالات الموجودة فى الاقتصاد المصرى، وبصفة خاصة العجز فى الموازنة العامة للدولة، والعجز فى ميزان المدفوعات ومواجهة أزمة المديونية الخارجية ، وعجـــز الادخار المتحقق عن الاستثمار المنفذ(فجوة الموارد المحلية)، ومواجهة تشوهـــات الاسعار، واعادة النظر فى وضع القطاع العام من حيث اعادة تنظيمه وهيكلته والاعلان عن برنامج لخصخصة وحداته بالبيع للمواطنين أو للاجانب ·

على أن الأمر اللافت للنظر فى هذه السياسات الجديدة هى تركيزها الشديـــد على الأدوات النقدية والمالية والسعرية (بما فيها أسعار الفائدة وأسعار الصرف) · بيد أنه لما كانت هذه السياسات من النوع الحاكم فى التأثير على كافة مناحـــى النشاط الاقتصادى فقد كان من المتوقع ان يكون لها آثار شديدة على كافـــة القطاعات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، مثل تأثيرها على النمو والتراكـــم ومستوى الاسعار والعمالة وعلى توزيع الثروة والدخل القوميين فى مصر · ومن هنـــا كانت اهمية موضوع هذه الدراسة فى ان تستبق هذه الآثار ومحاولة استشـــراف نتائجها فى ضوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها مصر ، واخضاعهـــا للتقييم من حيث طبيعتها الايجابية والسلبية حتى يمكن الاحاطة بمدى فاعليتها مـن ناحية، ومن حيث مدى واقعيتها فى قدرتها على تحقيق الاهداف والنتائج المرجـوة (أو المعلنة) منها ، من ناحية أخرى ·

وربما تبدو اهمية اجراء هذه الدراسة فى قضيتين اساسيتين · الأولى أنها تثير نوعا من التحدى المعرفى ، لان السياسات الاقتصادية الجديدة تستند على مجموعـــة محددة من مقولات الفكر الليبرالى الجديد الذى انطوى على حزمة من الاشكاليـــات النظرية غير المحسومة فى الفكر الاقتصادى التى تتباين فيها الآراء والاجتهـــادات ·

ولهذا فان بحث هذه الاشكاليات سيعمق ، ولاشك ، الخبرة النظرية والمعرفية في هذا المجال. وهو ماسنراه في معظم اجزاء هذه الدراسة ، حيث اعطى الباحثون للبعد النظرى مكانا لابأس به في القضايا التى تصدوا لها. والقضية الثانية ، ان اجراء مثل هذه الدراسة في ظل المرحلة المبكرة لتطبيق هذه السياسات قد كشف النقاب عن مجموعة من المشكلات والآثار السلبية التى يتعين التصدى لها، والبحث عن الدور الذى يمكن ان يلعبه التخطيط في مواجهة هذه المشكلات والآثار في المرحلة القادمة .

وعندما اقترح مركز التخطيط العام بالمعهد اجراء هذه الدراسة ، لم يكن واردا ولاممكنا، أن تتصدى الدراسة لبحث آثار السياسات الاقتصادية الجديدة على كافة الاوضاع والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمصر. من هنا كان لابد - في ضوء طبيعة الفريق البحثى وتخصصاتهم - من اختيار بعض القضايا الرئيسية للتركيز عليها. وكانت القضايا التى تم اختيارها هى :

١ - تأثير السياسات الاقتصادية الجديدة على النمو الاقتصادى ، وهو ماتناوله الفصل الاول ، وقام باعداده أ.د. سعد حافظ محمود .

٢ - اثر السياسات الاقتصادية الجديدة على قضية الأسعار ، وهو ماتناوله الفصل الثانى، وقامت باعداده د. سهير ابو العينين .

٣ - اثر السياسات الاقتصادية الجديدة على ميزان المدفوعات ، وهو ماتعرض له الفصل الثالث ، وقام باعداده د. زهدى الشامى .

٤ - اثر السياسات المالية الجديدة على عجز الموازنة العامة للدولة مع التركيز على اذون الخزانة ، وهو ماتناوله الفصل الرابع، وقام باعداده أ.د. رمزى زكى

٥ - اثر السياسات الاقتصادية الجديدة على سوق العمل والتشغيل في مصر ، وهو موضوع الفصل الخامس ، وقام باعداده أ.د. احمد حسن ابراهيم .

٦ - اثر السياسات الاقتصادية الجديدة على توزيع الدخل القومى في مصر ، وهو ماتعرض له الفصل السادس ، وقامت باعداده د. هدى صبحى .

٧ - اثر السياسات الاقتصادية الجديدة على أحوال الفقراء بمصر ، وهو موضوع الفصل السابع والاخير، وقامت باعداده د. عزيزة عبد الرازق .

ونظرا لضخامة حجم الدراسة ، بحكم تعدد القضايا التى تصدت لها ، وكثـــرة عدد الزملاء الذين شاركوا فيها ، فانها سوف تظهر فى جزئين. الاول يضم الفصل الاول وحتى الرابع . والجزء الثانى يضم الفصل الخامس وحتى السابع .

وأخيرا ...

رغم الصعاب والمشكلات الكثيرة التى واجهت هذه الدراسة ، عبر مراحلهـــا المختلفة ، وهو الامر الذى ربما يشفع لنا عسى مايوجد من ثغرات ، الا انها ربمـا تكون بداية طيبة لابحاث أخرى فى هذا المجال . وانى انتهز هذه الفرصة لكـــى اقدم جزيل شكرى وامتنانى لكافة الزملاء الذين اسهموا بعلمهم وجهدهم وصبرهـــم فى خروج الدراسة على هذه الصورة .

أ.د. رمزى زكـــى

الباحـــث الرئيســـــــى